

المحاضرة الثالثة: مراحل التشريع الرياضي في الجزائر

باعتبار الطبيعة الاستيطانية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، فإن السلطات منعت الجزائريين من الانتظام في جمعيات رياضية أو نواد أو فضاءات تمكنهم من ممارسة نشاطات رياضية، حيث كانت هذه النشاطات حكرا على المعمرين وأبنائهم، ولذلك استهدفت الثورة التحريرية المظفرة المجال الرياضي من خلال دعوة ممارسي النخبة في صفوف الفرق الفرنسية، من أصل جزائري، إلى الالتحاق بالهيكل الرياضية لجهة التحرير والتأسيس لنوع آخر من النضال هو النضال الرياضي.

وبعد الاستقلال، اتجهت الحكومة الأولى في الجزائر إلى سن قانون ينظم الرياضة والجمعيات الرياضية، إيماناً منها بأهمية تأطير هذا المجال الذي يستقطب فئة الشباب، فكان ميلاد المرسوم وبعد الاستقلال، اتجهت الحكومة الأولى في الجزائر إلى سن قانون ينظم الرياضة والجمعيات الرياضية، إيماناً منها بأهمية تأطير هذا المجال الذي يستقطب فئة الشباب، فكان ميلاد المرسوم 63-254، المؤرخ في 10 جويلية 1963 المنظم للرياضة والجمعيات الرياضية.

1- مرحلة النموذج الفرنسي: (1962-1976):

عرفت إصدار المرسوم رقم 63-254، الصادر في 10 جويلية 1963، بالتربية البدنية والرياضية، الذي جاء ينظم الرياضة والجمعيات الرياضية تحديداً، وهو أول نص تشريعي في موضوعه في تاريخ الجزائر المستقلة.

وباعتبار أن جميع مؤسسات الدولة الجزائرية كانت حديثة الميلاد ولا تملك الخبرة، ولا الأدوات، التي تمكنها من تأدية وظائفها باستقلالية، فإن القاعدة الأساسية لهذا النص كانت قانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 1 جويلية سنة 1901، والمعدل في سنوات 1903 و 1919 و 1948، والذي كان ينظم الحركة الجمعوية في فرنسا ومستعمراتها.

وقد ظل هذا القانون ساري المفعول بالجزائر في الأشهر الأولى للاستقلال، بموجب القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، المتضمن تمديد العمل بالتشريعات الفرنسية إلا ما تعارض منها مع السيادة الوطنية.

وبالنظر إلى محدودية المنشآت الرياضية التي خلفها الاستعمار الفرنسي، وشبه انعدام الإطارات الرياضية، وعدم شيوع الممارسة الرياضية بين الجزائريين بسبب سياسات الإدارة الفرنسية، فإن الدولة الجزائرية، ممثلة في وزارة الشباب والرياضة والسياحة، قد اتجهت أول الأمر إلى هيكلة الأطر التي تدير النشاطات البدنية والرياضية سواء على المستوى المحلي القاعدي، أو على المستوى المركزي، من خلال صياغة الإطار التشريعي الذي ينظم عمل الجمعيات الرياضية عبر المرسوم 63-254.

2- مرحلة التقنين الرياضي (1976-1989):

عرفت هذه المرحلة صدور الأمر رقم 76-81، المتضمن قانون التربية البدنية والرياضية الذي جاء في ذروة اللحظة التاريخية للتوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية المعبر عنها صراحة في الميثاق الوطني الصادر سنة 1976، والذي أكد أن "الاشتراكية في الجزائر ليست خيارا تعسفيا، ولا نظاما مستوردا ألصق بجسم أمة خامد، وإنما هي مسيرة حية تضرب بجذورها في أعماق الكفاح من أجل التحرير الوطني وترتبط ارتباطا وثيقا بالأمة الناهضة ومصيرها". "الجريدة الرسمية رقم 61، 1976، 13).

ويعد الأمر 76-81 هو أول قانون يتناول عناصر منظومة التربية البدنية والرياضية، وقد صدر بعد 13 سنة من صدور المرسوم 63-254 المنظم للرياضة والجمعيات الرياضية، لكن هذا الأخير لم يكن مصدرا ماديا عند إعداد الأمر 76-81، أي لم يتم الاستناد عليه، حيث كان المشرع قد أصدر أمرا خاصا بالجمعيات، يمحو جانبا كبيرا من التراث الموروث عن الفكر الفرنسي، خاصة أصول قانون جويلية 1901 المتعلق بالجمعيات.

واستند هذا الأمر 76-81 إلى ستة مصادر مادية، هي تقرير وزير الشباب والرياضة وأمر 65-182 و 70-53 المتضمنين تأسيس الحكومة، والأمر 67-24 المتضمن القانون البلدي، والأمر 69-38 المتضمن قانون الولاية، والأمر 71-74 المتضمن التسيير الاشتراكي للمؤسسات والأمر 71-79 المتعلق بالجمعيات. حيث يلاحظ عدم الإشارة إلى الميثاق الوطني 76، على الرغم من كونه المرجعية القانونية الأرفع في هذه المرحلة في ظل تجميد العمل بدستور

63، وعدم صياغة دستور جديد. ولعل الأمر يزداد غموضا إلى ما علمنا أن القوانين الأخرى التي تزامنت والأمر 76-81 أشارت كلها إلى مرجعية الميثاق الوطني.

3- مرحلة تنظيم و توجيه البيت الرياضي:(1989-2004):

صدر القانون 89-03 المتعلق بتنظيم المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتطويرها في ظرف تاريخي حساس، كان مقدمة لكل التحولات السياسية والاقتصادية والهيكلية التي عرفت البلاد لاحقا. فانهايار أغلب الدول الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي والأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم عام 1986 كان لهما التأثير الأبرز على النظام في الجزائر والذي راح يبحث عن إعادة صياغة لأسسه السياسية والثقافية من خلال إصدار الميثاق الوطني عام 1986، والذي ورغم بعض مؤشرات الانفتاح التي تضمنها، مقارنة بالميثاق الصادر سنة 1976، إلا أنه أبقى على التوجهات الكبرى والأساسية للدولة الوطنية، خاصة تبني الخيار الاشتراكي واحدية الحزب.

غير أن التحولات الدولية كانت أسرع وأسبق من جميع محاولات احتوائها، أو تجاهلها. حيث توافرت عوامل عدة من أجل الدفع بالشعب الجزائري إلى الخروج عن النظام، بشكل مباشر وجماهيري، فكانت أحداث 5 أكتوبر 1988 مقدمة للتغيير الشامل في البلاد لاحقا، ومن تداعياتها السريعة والمباشرة المراجعة الدستورية في 23 فبراير 1989، والتي ألغت نظام الحزب الواحد وحتمية الخيار الاشتراكي، وفتحت الباب للتعددية الحزبية والإعلامية.

في ظل هذه الظروف والأوضاع الآخذة في التأزم، وقبل الاستفتاء على دستور 89، صدر القانون 89-03، وهو أول نص تشريعي سمي قانونا، باعتباره قد صدر بعد مناقشة من نواب المجلس الشعبي الوطني في العهدة التشريعية الثالثة (1987-1992).

وعرفت المادة الثانية من القانون 89-03 المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية بأنها "مجموعة من الممارسات المدرجة في سياق دائم التطور، منسجم، ومندمج في المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي يراعي القيم الإسلامية". ويلاحظ أنها المرة الأولى والوحيدة التي يحيل فيها المشرع نصا يتعلق بالتربية البدنية والرياضية إلى البعد الإسلامي، ليس لأن الإسلام

دين الدولة، بنص الدستور، بل لأن الفترة التي صدر فيها القانون 89-03 كانت تتميز بالمدن السياسي الإسلامي الجارف، بعد أحداث أكتوبر 1988.

بالإضافة إلى صدور الأمر 95-09 المتعلق بتنظيم وتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية الرياضية و تطويرها و لم يختلف عن القانون 89-03 إلا في وظيفة التوجيه.

4- مرحلة الإصلاح الرياضي: (2004-2013):

من أهم القوانين الصادرة في هذه المرحلة قانون 04-10 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004، يتعلق بالتربية البدنية والرياضة. القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات.